



## أهكذا ينطق من يريدون تحرير الأقصى؟!

بقلم: المهندس شفيق خميس - ولاية اليمن



نظم مجلس الشورى يوم الأربعاء ٠٢ تشرين الثاني/ نوفمبر الجاري في صنعاء فعالية خطابية للذكرى ١٠٥

لوعد بلفور، حضرها عضو المجلس السياسي الأعلى محمد صالح النعمي، الذي قال في كلمة بالمناسبة وعودتها له صحيفة الثورة في ٢٠٢٢/١١/٠٣ م "موقف اليمن ثابت تجاه القضية الفلسطينية وحق الفلسطينيين في بناء دولتهم المستقلة".

لقد تماشى الحوثيون مع حدود سايكس بيكو المصطنعة بتجزئة البلاد الإسلامية إلى أنظمة حكم يهودية، وجعل تقديم بريطانيا وعد بلفور لليهود بتوطينهم في أرض الإسراء، بعد أن عجزوا عن شراكتها بالمال من السلطان عبد الحميد الثاني رحمه الله، وتمكين بريطانيا لهم من اغتصاب الأرض المباركة بعد هدمها الخلافة العثمانية وإنشاء كيان

يهود فيها. جعل الحوثيون أرض الإسراء قضية خاصة وحصرية بأهل فلسطين، لا شأن لغيرهم من المسلمين بها، ورضوا بتجزئة البلاد الإسلامية إلى دويلات هزيلة، وهم أنفسهم نظام حاكم خلف سابعه في الحكم. كذلك جعل الحوثيون

للفلسطينيين حقاً في بناء دولتهم؛ أي دولة تلك؟ الدولة التي ضمن حل الدولتين إلى جانب كيان يهود بحسب الرؤية الأمريكية. إن الحديث عن القانون الدولي والشريعة الدولية هو الداء العضال في قلوب المسلمين، فتلك الشريعة الدولية هي التي أقرت حقاً ليهود في أرض الإسراء، وهي التي منحت كيانهم الاعتراف بهم ضمن القانون الدولي.

لقد ذهب النعمي في كلمته إلى تقاسم رغيف الخبز مع الفلسطينيين، في حضور نائب رئيس الوزراء للدفاع والأمن جلال الربيعان، ومساعد وزير الدفاع علي الكحلاني، ومسؤول الملف الفلسطيني للحوثيين حسن الحرمان، بدلاً من الحديث عن أعداد اللقيط

لقتال غاصبي الأرض المباركة، حيث قال "مبياً أن للمجلس السياسي الأعلى في عدد من المناسبات أن الشعب اليمني إلى جانب الشعب الفلسطيني وعلى استعداد لتقاسم رغيف الخبز معه". إذن فيما جاء ذكره للمقاومة في حديثه، وقد أتى بالعنوان الحقيقي لاغتصاب الأرض المباركة وهو الإسلام والمسلمين،

وحصرها في قضية فلسطينية؛ أما اتفاق الجزائر بين السلطة وحماس والفضائل، الذي أكد عليه النعمي، فقد جاء ليسير مع السياسة الأمريكية في ظل الدولتين، وهو مصالحة سياسية ومحاصصة بين

الفرقاء على غرار العراق ولبنان. التزييف والتضليل استمر من جانب منظمي فعالية ذكرى وعد بلفور بحديث رئيس مجلس الشورى محمد حسين العيدير عن "عجلان وعد بلفور

باليوم الأسود في تاريخ الشعب الفلسطيني والأمة

### هل ترجون يا أهل تونس من هذا النظام إلا مزيداً من تثبيت للاستعمار في أرضكم؟!

أكد بيان صحفي للمكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس: أنه في حين تواجه المسيرة السلمية أهلنا في جرجيس بالقمع والقتل والغاز السمي للدروع والاستعمال المفرط للقوة الأمنية، وفي حين تختنق صفاقس وساكنوها بروائح القمامة المنتشرة في كل أرجائها في ظل غياب تام للحكومة والسلطة المحلية، يستقبل قيس سعيد في مدينة جربة ضيوف القمة الفرنكوفونية، وعلى رأسهم رئيس فرنسا الحاقدة والمحاربة للإسلام ورسوله؛ يستقبلهم بالورود والسجاد الأحمر والعناق المحاول بالابتساماة العريضة، وهذا ليس بغريب على من لفع ولطف صورة الاستعمار والاحتلال المباشر واعتبره حماية. وأضاف البيان الصحفي: نعم هكذا اختار قيس سعيد أن يواصل درب من سبقوه في حكم البلاد قبل الثورة ويعددها، اختار أن يرسل الخطأ نحو إرضاء الغرب المستعمر وحكامه، بينما اختار العصا الغليظة والقبضة الأمنية لشعبه. عزج تام في إدارة الأزمات وفشل واضح في إيجاد المعالجات لمشاكل الناس وما تعالجه من ضنك العيش، عزج يخفي إفلاس النظام الرأسمالي العلماني الحاكم في البلاد، وختم البيان بالقول: "ها قد بانت الصورة، وإن كانت من قبل معلومة، سجداً أحمراً للاستعمار وغازاً ساماً لأهملت ألقى النظام بأبنائهم في ظلمات البحار، فماداً ترجون من هذا النظام إلا مزيداً تثبيت وتوطيد للاستعمار؟! "

## حق تقرير المصير فكرة استعمارية لتمزيق البلاد

بقلم: الدكتور محمد عبد الرحمن - ولاية السودان

فاشلة في الجنوب، وتوسع الآن لإنشاء المزيد من الدول في السودان كما صرح بذلك الرئيس المخلوع عمر البشير في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ في روسيا حين قال: "إن أمريكا تريد تمزيق السودان إلى خمس دول وإن جنوب السودان انفصل تحت الضغط والتأمر الأمريكي".

والخطة الأمريكية باقية وتسير على قدم وساق مع تغيير في وجوه بعض الأدوات المستخدمة في تنفيذ هذه الجريمة الكبرى، فأصبحت الأدوات الجديدة هي زعماء بعض العشائر وحركات مسلحة وحكومة عميلة تسير على خطا الحكومة السابقة، بل أكثر وقاحة وتبصرة، كذلك كانت اتفاقية جوبا للسلام في ٢٠٢٠ تؤسس لمثل هذه الأفكار الشيطنية حيث جعلوا خمسة مسارات في حكم ذاتي لهذه المناطق لتكون الخطوة قبل الأخيرة للتمزيق.

إن فكرة حق تقرير المصير ينادي بها العملاء تحت غطاء التمهييش والظلم للمناطق المختلفة وهي كلمة حق أريد بها باطل، إذ الحقيقة هي أن النظام الرأسمالي الذي يحكم السودان هو نظام ظالم مدمر للبلاد ومعضر للعباد، لذلك وقع الظلم على الجميع مع بعض التفاوت في درجاته بين المدن والأرياف

في يوم الأربعاء ٢٠٢٢/١١/٩م، أعلن المجلس الأعلى لنظارات البجا والعموديات المستقلة في شرق السودان بياناً احتوى على سبع نقاط، منها: "سابعاً: ولأن الحقوق تنتزع ولأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، رفضاً لمماطلة الخرطوم في تنفيذ مطالب شعبنا وإصرارها على إقصاء شعبنا وعملاً بالحق المكفول لكل شعوب العالم في تقرير المصير فإن المجلس الأعلى للبجا - الأمانة السياسية تعلن أن مجلس البجا هو السلطة السيادية المعترف بها لدى شعب الإقليم، المفوضة رسمياً من هذا الشعب في عقد اجتماعي مشهود من سنكات، ونعلن أن الهيئة العليا للمجلس في البرلمان التشريعي العرفي للإقليم وأن اللجنة السيادية لتقرير المصير بلجانها المتخصصة في الحكومة الوزارية التنفيذية المؤقتة للإقليم، وأن الملكية العرفية للأرض في أساس ملكية الأرض في الإقليم، إلى حين قيام سلطة تداولية دائمة، عليه نعلن عدم اعترافنا بحكومة الخرطوم، ولا بأي سلطة أو مؤسسة أو إدارة مركزية أخرى تضع يدها على مواردها وثروتاتها وحرماننا الطبيعية، قبل التوصل إلى اتفاق بين سلطة الإقليم وحكومة السودان".



من حيث وجود بعض الخدمات لا من حيث تمكين الناس من الانتفاع بها.

والحقيقة هي أن الكلام بإلعالج بالعدل وليس بتمزيق البلاد، وأن العدل يحتاج إلى نظام قائم على مبدأ صحيح، وهذا لا يكون إلا بتطبيق الإسلام مكان النظام العلماني الذي يحكم السودان منذ دخول المستعمر الإحتليري وحتى اليوم على اختلاف الحكومات المدنية كانت أو عسكرية، لذلك فلو أن هذه الزعامات والحركات المسلحة التي تنادي بحق تقرير المصير كان عندها تصور لنظام حكم يعدل بين الناس من الإسلام فلتطرحه الآن ليعالج مشاكل أهل البلاد، وإلا فبماداً استحكمن حتى لو فصلتم هذا الإقليم أو

هذا البيان الذي أحدث ضجة كبيرة في الأوساط السياسية والإعلامية، وعلى وسائل التواصل بين مؤيد لفكرة ما يسمى حق تقرير المصير والانفصال، وبين رافض لها ليصرح بعدها الرئيس السابق لمجلس البجا الناظر ترك ويقول إن هذا البيان لا يمثلهم، ما جعل الناس يتساءلون حول مدى انقسام

قادة مجلس البجا حول فكرة حق تقرير المصير لذلك أجرت صحيفة السوداني حواراً بتاريخ ٢٠٢٢/١١/١٣، مع عبد الله أوبشار مقرر المجلس الأعلى لنظارات البجا، جاء فيه: "أكد أن حق تقرير المصير لشرق السودان لا يمكن التنازل عنه إطلاقاً وقال إن أمانات المجلس أعلنت هذا الأمر لأنه أحد مقررات مؤتمر سنكات، ولا يعبر عن أقلية كما يدعي الرئيس السابق للمجلس الناظر محمد الأمين ترك، وقال أنا قرأت

مقررات مؤتمر سنكات وكان ترك بجاني ولم يرفض هذا الأمر" ما يدل على أنهم متفقون على المناداة بما يسمى حق تقرير المصير لكنهم يختلفون إما في التوقيت أو من باب توزيع الأدوار، ليكون بالونة اختيار للرأي العام، وهذا ما يفسره ما صرح به ترك

نفسه قبل أشهر حين قال: "سنعلن حق تقرير مصير شرق السودان في حال عدم تنفيذ مخرجات مؤتمر سنكات" الانتباهة (٢٠٢٢/٠٧/٢٣).

إذاً قادة مجلس البجا على اختلافاتهم متفقون على فكرة تقرير المصير ليس هذا فحسب بل الحكومة أيضاً تشتركت معهم في إقرار هذا الحق المرعوم، وليس أدل على ذلك من حضور حميدتي نائب رئيس مجلس السيادة لمؤتمر سنكات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ الذي يعتبرونه مرجعية الآن

كونه تضمن المناداة بحق تقرير المصير لشرق السودان، وكذلك صمت الدولة عن كل من ينادي بهذه الفكرة جهاراً نهاراً، ما يدل على تواطؤ الحكومة وهذه الزعامات على تمزيق البلاد.

وفي السياق نفسه، نادى متحدثون في تظاهرات أبناء جبال النوبة للقرى الجمهوري باللجوء لحق تقرير المصير إذا تم تقم الدولة بحمايتهم مما يحدث من قتل في مناطق لقاوة وغيرها بجنوب كردفان. أما قادة الحركات المسلحة في دارفور وجنوب كردفان (الحركة الشعبية شمال) فيمنند وقت بعيد ظلوا ينادون بحق تقرير المصير.

لذلك فالخطة الأمريكية الرامية لتمزيق ما تبقى من السودان تسير أسوة بما فعلته بمفضل جنوب السودان عن طريق عملائها في حكومة الإنقاذ والحركة الشعبية، عن طريق تضمين حق تقرير المصير في اتفاقية نيفاشا في العام ٢٠٠٥ التي فصلت جنوب السودان في ٢٠١١ لتنتهي أمريكا دولة





